كلمة معالي السيد ناصر بوريطة
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين في الخارج

بالمملكة المغربية

أمام
الدورة السادسة والسبعون للجمعية العامة
لمنظمة الأمم المتحدة

نيويورك، 21 شتنبر 2021

السيد الرئيس،
أصحاب الجلالة والسمو والسعادة،
السيد الأمين العام للأمم المتحدة،
السيدات والسادة،

1. أود في البداية أن أهنئ **سعادة السيد عبد الله شاهد** على انتخابه رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة متمنيا له النجاح في مهامه الرفيعة. كما أود أن أشيد بالجهود الحثيثة التي بذلها سلفكم، السيد **فولكان بوزكير** (Volkan Bözkir)، وعلى ما تحلى به من رصانة خلال رئاسته للدورة السابقة في سياق جائحة غير مسبوقة.
2. تجدد المملكة المغربية التهنئة لمعالي السيد **أنطونيو غوتيريس،** على إعادة تنصيبه لولاية ثانية، معبرة له عن كامل ثقتنا ودعمنا للجهود والمساعي التي يبذلها حتى يحقق للأمم المتحدة أهدافها الكبرى، ونحن نتوق في هذه الظروف العصيبة، إلى بروز نظام دولي أكثر إنصافا وفاعلية يستجيب لتطلعات شعوبنا في تحقيق الأمن الجماعي الصحي والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

3. لم تسلم دولةٌ من جائحة وضعت على المحك قدراتنا وحكامتنا كدول، واختبرت بشدة إرادتنا كمجتمع دولي، مهددة بنسف ما أنجزناه خلال عقود. لقد فاقمت أزمة كوفيد-19 التفاوتات بشكل غير مسبوق، بل وساهمت في خلق أوجه مستجدة لانعدام المساواة بين مختلف الأمم وداخل الأمم نفسها.
4. فسواء على المستوى السياسي أو السوسيو الاقتصادي أو الأمني أو البيئي، **ذكَّرتنا الجائحة بهشاشتنا كبشرية.** تلاعبت بالحدود الترابية والأولويات الوطنية، وزعزعت مُسَلَّمَاتِنا بخصوص أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الموارد، بل كشفت عن ثغرات نُظم التطبيب والتشغيل والحماية الاجتماعية.

5. وعلى المستوى الدولي، كشفت الجائحة أوجه قصور عديدة في الحكامة متعددة الأطراف. **ففي الوقت الذي باتت فيه السياسات الوطنية في طليعة الجهود العالمية لمواجهة الجائحة وكبح انتشارها، لم يرق العمل متعدد الأطراف للأسف الى مستوى التحدي المطلوب.**

6. صحيح أن الدول وعت بترابط مصائرها في مواجهة انتشار الفيروس، لكن ظل ذلك الوعي ضمن تصريحات سياسية نالت الإجماع والتنويه **ولم تتبلور ضمن نسقِ تعاونٍ دوليٍّ فاعلٍ وفعال.**

7. **ليس القصد هنا انتقاد العمل متعدد الأطراف، بقدر ما هو تقييمٌ عقلاني وموضوعي لما قمنا به نحن أعضاء الأمم المتحدة بشكل ملموس وعملي.** فالأزمة الوبائية هي أيضا **"اختبار" شامل** على أرض الواقع لفاعلية المنظومة الدولية، يضعنا أمام مسؤولية تاريخية.

8. أفمن المعقول والمقبول أن تخرج منظمة الأمم المتحدة من أكبر تهديد للأمن البشري منذ إنشائها، وهي على نفس الحال الى ما آلت اليه الأمور في بداية سنة 2020؟

9. إن منظمة الأمم المتحدة، كما قال **صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله**، هي **"الضمير الحي للإنسانية، وقُطْب الرحى لنظام عالمي جديد، عِماده السلم والأمن الشامل والتنمية المشتركة، في ظل قِيَم المساواة والتسامح والديمقراطية والإخاء".**
لذا، وَجَبَ علينا العمل سويا لإرساء نظام عالمي جديد يكون منصة لعمل مشترك فاعل، يتجاوز تصريحات النوايا أو "المرافعة الفكرية" لينتقل بنا إلى مرحلة "التعبئة التحولية"، عبر خارطة طريق عملية، تعزز الأمن الجماعي بكل أبعاده وتتجاوب مع التحديات الحالية والناشئة.

10. **ينبغي ألاّ يبقى العمل متعدد الأطراف بنظرنا لغة حكومات، غير مسموعة لدى شعوبنا، بل يجب أن يكون رافعةً لتحالفاتٍ واسعةٍ وعمليةٍ، تجمع بين الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.** وقد أظهرت جائحة كورونا الحاجة الماسَّة إلى عمل مُتعددِ الأطراف براغماتي، يستمد شرعِيَتَهُ من فعاليتِهِ في تمتيع المواطنين من حقِّهِم في الأمن والصحة والتنمية.

السيد الرئيس،

11. إن رهان التلقيح اليوم، بوصفه خط الدفاع الأخير في مواجهة الجائحة، **هو في الحقيقة فرصة لتجسيد إرادتنا وقدرتنا، على إعطاء زخم جديد للعمل متعدد الأطراف.** وإذ ننوه هنا بالعمل الجبار الذي قام به العلماء والباحثون، لبلوغ هدف تطوير واختبار لقاحات آمنة وفعالة، فإننا نشدد، وبكل قوة، على أن الهدف الأكبر يبقى ضمانُ الولوجية الشاملة للقاح، على اعتبار أنه **"ملكيةً مشتركةً للبشرية"**، بالموازاة مع تأمينِ توزيع عادل له في جميع الدول والمجتمعات.

12. **فالتوزيع العادل للقاح يتعدى "الواجِبَ الأخلاقي". إنه حقيقة أحد مطالب "الأمن الجماعي" الذي أُسِّسَت عليه مُنَظّمَتُنا.** فأيُّ "تلقيح بسرعتين" لا يعدو أن يكون انتعاشًا عابرًا، تتلوه انتكاسةٌ حتميةٌ وخروجٌ مؤجلٌ من الأزمة. ليس شُحُّ التطعيمِ في منطقةٍ مِنَ العالم إلاّ بؤرة موقوتة لانتكاسة وبائية واسعة النطاق للفيروس، سواء في أصنافِهِ المعروفة أو متحوراتِهِ، ستكون عواقبها وخيمة على الاقتصادات الوطنية ورفاهية المجتمعات. هذا ما **أكده صاحب الجلالة الملك محمد السادس** في يوليوز 2020 بمناسبة عيد العرش بقوله: "***عملنا لا يقتصر على مواجهة هذا الوباء فقط، وإنما يهدف أيضا إلى معالجة انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، ضمن منظور مستقبلي شامل، يستخلص الدروس من هذه المرحلة والاستفادة منها***".

13. وفي هذا المقام، تحيي المملكة المغربية العمل الدؤوب الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة المختصة، لتأمين ولوجية شاملة وعادلة إلى اللقاحات والعلاج ضد كوفيد-19. كما تعبر عن تأييدها لحملة "Only together" التي أطلقها معالي السيد الأمين العام للأمم المتحدة، والتي تدعو إلى إتاحة اللقاحات للجميع.

14. غير أنه ينبغي استثمارِ هذه التعبئة من أجل الانكباب، بشكل جدي وموضوعي، **على إشكالية الاعتراف المتبادل باللقاحات المتوفرة حاليا وتلك التي سَتُنْتَجُ لاحقا، وذلك على أساس معايير علمية وصحية وأخلاقية تحظى بإجماع دولي، بعيداً عن الحسابات السياسية أو التسويقية.**

15. وتتطلع بلادي إلى تمكين منظمة الصحة العالمية مِنْ أقصى ما يمكن مِنْ الموارد والآليات للقيام بمهمتها على أحسن وجه، بما في ذلك رصد التهديدات الصحية الناشئة، كجزء من نهج "الصحة الواحدة".

16. لذلك، فإن المغرب الذي يؤيد صياغة معاهدة دولية بشأن الأوبئة في إطار هذه المنظمة، **يعتزم تنظيم مؤتمر دولي، خلال سنة 2022، حول الاستعداد للجائحات والتصدي لها، بتعاون مع جمهورية رواندا ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، بهدف توحيد الجهود الدولية لتعزيز قدرات الدول على مواجهة الأوبئة والتأهب لحالات الطوارئ.**

17. وفقًا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، نَفَّذَت المملكة المغربية مشروعًا طموحًا يهدف إلى تصنيع لقاحات ضد كوفيد-19 [fill & finish]. ويتخطى هذا الورش المُهَيْكِل طموح تعزيز السيادة الصحية للمملكة ليُسْهِمَ أيضا في بناء الأمن الصحي للدول الإفريقية، ويقترب بمستوى التلقيح فيها من المتوسط العالمي. هكذا يجسد المغرب، على أرض الواقع، سياسته الإفريقية التضامنية كحقيقة ملموسة.

18. فانخفاض معدل الولوج إلى اللقاح في افريقيا الذي لا يتعدى مع الأسف، 2٪، هو وضع غير مقبول وحافز قوي للعمل الجماعي على تجاوزه، **إذ يجب أن تصبح إفريقيا الأولوية الأولى للاستراتيجية الصحية العالمية، فضلا عن السياسات الوطنية للمساعدة الإنمائية. فالعالم مدين بذلك لإفريقيا!**

السيد الرئيس،

19. حتى وإن تصدرت الجائحة قائمة التحديات العالمية في الوقت الراهن، فإنها لن تحجب اهتمامنا بالقضايا الشاملة، كالهجرة ومكافحة الإرهاب ومكافحة تغيرات المناخ.

20. إذا كانت تبعات الجائحة قد أرخت بظلالها أيضا على واقع الهجرة وتنقل الأشخاص، فإنها لم تنل من انخراط المملكة الجدي والموصول في قضية الهجرة. فالمغرب يواصل بعزم وثبات، تنزيل استراتيجيته الوطنية الرائدة إقليميا في مجال الهجرة واللجوء، من منطلق رؤيةٍ ملكيةٍ واضحةٍ لحكامةٍ إنسانيةٍ ومسؤولةٍ وتضامنية لقضايا الهجرة.

21. لقد تم اختيار صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رائداً لقضايا الهجرة في منظمة الاتحاد الإفريقي، واحتضن المغرب مؤتمر اعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش في دجنبر 2018، كما أن عاصمته الرباط أصبحت، منذ أواخر سنة 2020، مقرا لأول مرصد للهجرة في الاتحاد الإفريقي.

22. بالموازاة مع ثبوت التزاماته في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، الذي يشارك في رئاسته منذ 2016، تُوِّجَ انخراط المغرب الفاعل في جهود مكافحة الإرهاب بافتتاح مكتب الرباط لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا. وقد شكل اختيار المغرب لاحتضان هذا المكتب الأممي الهام، اعترافا صريحا بوضع المملكة كشريك مقتدر في مكافحة هذه الأفة وكمصدِّرٍ للأمن في محيطه القاري والإقليمي.

23. وتماشياً مع انخراطه الفعلي في تعزيز التعايش السلمي والحوار بين الثقافات والأديان، أطلق المغرب مبادرة أسفرت عن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، شهر يوليوز الماضي، قرارا بالإجماع، تم بموجبه إعلان 18 يونيو من كل عام يوما دوليا لمكافحة خطاب الكراهية.

24. أما عن الانخراط في الجهود المحلية والإقليمية والدولية الرامية إلى معالجة آثار تغير المناخ، فقد تعامل المغرب مع هذا التحدي بناء على رؤية جلالة الملك محمد السادس بنظرة استباقية وهو ماضٍ في خطة الانتقال إلى الطاقات المتجددة وتنويع مصادر الطاقات النظيفة. وبشكل طوعي، رفعت المملكة المغربية مستوى طموحها في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة إلى نسبة 45.5% بحلول عام 2030، بعد أن حصرها في البداية في نسبة 42%.

السيد الرئيس،

25. لم يثن السياق العسير الذي خلفته الجائحة المغربَ عن مواصلة تعزيز المسار التنموي الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل تقدم المغرب ورخاء مواطنيه. فبتعليمات من جلالته، فُتِحَ ورش كبير للتفكير العميق والبحث الواسع والعمل التشاركي الاحتوائي، أفضى إلى وضع نموذج تنموي جديد، سيُنَفَّذُ على مدى الـ 14 سنة المقبلة. يتقاطع هذا المشروع الوطني الطموح تمامًا مع أهداف التنمية المستدامة وتتجاوزها في بعض المجالات.

26. لقد أرسى ذلك النموذج أسسا خلاّقة لعقيدةٍ تنمويةٍ جديدةٍ ولمبادئِ عملٍ مُؤَطَّرَةٍ بالثقة والتعبئة والمسؤولية، في سبيل تحرير الطاقات وخلق الظروف الملائمة لاقتصاد أكثر انفتاحًا وابتكارًا وتنافسيةً، ورأس مال بشري أقوى وأفضل تأهيلا لمواجهة المستقبل، وإدماج أكبر، لا سيما للنساء والشباب، وجهات أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التحديات الإنمائية والبيئية.

27. ووفقاً للتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ستُترجم التوجهات الرئيسية للنموذج التنموي الجديد إلى ميثاق وطني، تتوافق عليه جميع القوى الحية للبلاد.

السيد الرئيس،

28. يظل حفظ السلام أحد أعمدة عمل الأمم المتحدة. وتشكل هذه المناسبة فرصة لنحيي دور القبعات الزرق، خاصة في فترة الجائحة، وللترحم على أرواح أولئك الذين قدموا التضحيات الكبرى، خِدمةً للقيم والمبادئ النبيلة للأمم المتحدة.

29. فإلى جانب مشاركته الحالية في قوات حفظ السلام الأممية بجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية افريقيا الوسطى وجنوب السودان، ومُساهمةً منه في تكييف عمليات حفظ السلام مع الرهانات والتحديات المعاصرة، تجاوبا مع "مبادرة تعزيز العمل في مجال حفظ السلام" التي أطلقها السيد الأمين العام في سياق جائحة كوفيد-19، سيُنظم المغرب، وفرنسا، خلال سنة 2022، المؤتمر الوزاري الثاني حول حفظ السلام في الفضاء الفرانكوفوني، الذي يحتضن حوالي نصف عمليات حفظ السلام الأممية.

30. وعلى مستوى نزع السلاح، انتُخِبَ المغرب رئيسا للجنة الأولى للدورة الـ 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذه هي أول مرة يتولى فيها المغرب رئاسة تلك اللجنة الهامة المكلفة بنزع السلاح والأمن الدولي. ويجسد اختيار المملكة، باسم القارة الإفريقية، اعترافا أمميا بدورها كفاعل ملتزم وذا مصداقية في الجهود الدولية لمكافحة السباق نحو التسلح سواء النووي منه أو الكلاسيكي، وكذا بعمله لفائدة السلم والأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس

31. وضعت المملكة المغربية، منذ استقلالها، دعم الاستقرار في محيطها الإقليمي والدولي في صميم عقيدتها الدبلوماسية حيث تبقى ملتزمة للعمل من أجل التسوية النهائية للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، في احترام تام لوحدتها الترابية وفي إطار سيادتها الوطنية.

32. كما تعلمون جرت الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية الأخيرة، ليوم 8 شتنبر 2021 في منطقة الصحراء المغربية كما هو الشأن في باقي جهات المملكة وسجلت المنطقة أعلى نسبة مشاركة على المستوى الوطني بلغت 63٪. وقد مرت العملية الانتخابية في جو من التعبئة والتنظيم الديمقراطي وفي توافق تام مع المعايير الدولية مما يؤكد جو الهدوء والطمأنينة الذي تشهده منطقة الصحراء.

33. وتجسد هذه المشاركة الكثيفة على أن ساكنة الصحراء المغربية متشبثة بالوحدة الترابية للمملكة، كما تؤكد بما لا يترك مجالا للشك رغبتها في الانخراط التام والفعال في تنزيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله سنة 2015.

34. ويجدد المغرب من هذا المنبر التعبير عن استعداده لمواصلة التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في إطار الجهود التي يبذلها السيد الأمين ألعام للتوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم وقائم على التوافق، في إطار الاحترام التام لسيادة المغرب ووحدته الترابية.

35. ولا يمكن التوصل لهذا الحل إلا في إطار تحمل الجزائر لمسؤوليتها كاملةً في المسلسل السياسي للموائد المستديرة وذلك على قدر مسؤوليتها في خلق واستمرار هذا النزاع. وتظل مبادرة الحكم الذاتي التي تقدمها بها المغرب سنة 2007 هي الأفق الوحيد للتوصل الى حل سياسي نهائي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل.

36. كما يُجَدِّدُ المغرب الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية المأساوية لساكنة مخيمات تندوف، حيث تخلى البلد المضيف، الجزائر، عن مسؤولياته لصالح جماعة مسلحة انفصالية، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني. ونطالب المجتمع الدولي الى التحرك من أجل حمل البلد المضيف على احترام التزاماته التعاهدية، ولا سيما تمكين المفوضية السامية للاجئين من تسجيل وإحصاء هذه الساكنة استجابة لنداءات مجلس الأمن المتكررة.

السيد الرئيس،

37. إن المملكة المغربية، التي يحركها التاريخ والمصير المشترك الذي يربطها بدولة ليبيا، والزخم الإيجابي الذي أحدثه اتفاق الصخيرات السياسي، تواصل جهودها للمساعدة في إيجاد حل سلمي للصراع في هذا البلد الشقيق.

38. وفقًا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، سيقف المغرب دائمًا إلى جانب المؤسسات الليبية الشرعية وسيدعم الجهود الدولية الهادفة إلى حل الأزمة التي تواجه هذا البلد المغاربي، في إطار ما تم الاتفاق عليه بين مختلف الأطراف الليبية.

39. يبقى اقتناع المغرب راسخاً بأن حل الأزمة في ليبيا لن يأتي إلاَّ من الليبيين أنفسهم، بمنأى عن التدخلات والأجندات الخارجية. فالحوار الليبي هو أنجع وسيلة لتحقيق تطلعات الشعب الليبي إلى الاستقرار والمصالحة الوطنية والتنمية.

40. يؤمن المغرب بالأهمية القصوى لتنظيم الانتخابات في ليبيا كخطوة حاسمة في درب تحقيق السلام في هذا البلد الشقيق، وهو على أتم استعداد لتقديم يدن العون بتنسيق مع جميع المؤسسات الليبية.

41. وبنفس الالتزام المتجذر والقوي والموصول بدعم السلام في الشرق الأوسط، تضع المملكة القضية الفلسطينية ومدينة القدس المقدسة في مقدمة أولوياتها، وفي نفس مرتبة قضية وحدتها الوطنية.

42. تتطلع المملكة المغربية، وبكل أمل، إلى سلام عادل وشامل ومستدام في الشرق الأوسط، يفضي إلى قيام دولة فلسطين مستقلة، على ترابها الوطني ضمن حدود يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلم وأمان، جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل.

43. يرى المغربُ أن هذا الأمل يظل مرهونا بإدراك الجميع بأنه لن يستتب الأمن لِطَرَفٍ مَا لم يتحقق الأمرُ ذاتُهُ للطرف الآخر.

وهذا يتطلب توافقا شجاعا لإعادة إطلاق عملية السلام ووقف كل أشكال الانتهاكات والتضييق والاستفزاز التي لا تؤدي إلاَّ إلى تأجيج العداوة وإبعاد أفق التفاهم والحوار.

44. تجدد المملكة المغربية، التي يترأس عاهلها، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، تأكيد موقفها الثابت والمبدئي بخصوص ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي والروحي المتفرد للمدينة المقدسة، بما يجعلها أرضا للتعايش بين أتباع الديانات السماوية وفاعلا في التقريب بين الشعوب وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

45. إيمانا منها بأن السلام يجلب السلام، تعمل المملكة المغربية من أجل علاقات سلمية وسليمة مع دولة إسرائيل، من شأنها أن تساعد في دفع قضية السلام في المنطقة، وتعزيز الأمن الإقليمي وإتاحة فرص جديدة للمنطقة ككل، كما جاء في الإعلان الثلاثي الموقع بتاريخ 22 دجنبر 2020 أمام جلالة الملك محمد السادس.

السيد الرئيس،

46. لقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات عاجلة وعملية ومنسقة، تُعَزِّزُ دور منظمة الأمم المتحدة كإطار عالمي للتعاون الدولي. ولإحداث تغييرات عميقة في نظامنا الدولي، نحتاج في ذلك إلى أمرين: الإرادة والتدخل العاجل، أي حشد إرادة الدول لتفعيل الوعي بالمسؤولية المشتركة، وترجمة ذلك إلى أجندةٍ تعبئةٍ بمنظور أكثر تضامنية وفاعلية.

47. وبالتزام تابت وبروح مفعمة بالجدية والمسؤولية ستواصل المملكة المغربية دورها كاملا داخل الأجهزة الأساسية لمنظمتنا، بغية الإسهام في تقوية مصداقيتها وفعاليتها وإشعاعها.

والسلام عليكم ورحمة الله.